

3-2-2022

-صيغة لا أقسم في القرآن الكريم - دراسة تفسيرية مقارنة **Formula (La – Ogsim) in the Holy Quran -An explanatory** **comparative study-**

Abeer Adnan Al-Hanaifa
-, abeeradnan15@yahoo.com

Jihad Al-Nuseirat
Jordan University

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois>



Part of the [Islamic Studies Commons](#)

Recommended Citation

Al-Hanaifa, Abeer Adnan and Al-Nuseirat, Jihad (2022) "صيغة لا أقسم في القرآن الكريم - دراسة تفسيرية مقارنة - Formula (La – Ogsim) in the Holy Quran -An explanatory comparative study-," *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 18: Iss. 1, Article 13.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol18/iss1/13>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

صيغة لا أقسم في القرآن الكريم - دراسة تفسيرية مقارنة -

أ.د. جهاد النصيرات**

عبير عدنان الحنايفة*

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٠/١١/٥ م

تاريخ وصول البحث: ٢٠٢٠/٢/٢ م

ملخص

تقوم هذه الدراسة على أمرين: الأول: تحديد دلالة (لا أقسم) عند المفسرين، حيث تعرض لأقوالهم، وتناقش أدلتهم، وتبرز محل النزاع وأسبابه. الثاني: تحديد القول الراجح في دلالة (لا أقسم)، وذلك من خلال ضبط منهجية الترجيح الخاصة بهذه المسألة، والتي تقوم على استخلاص الخطوات المنهجية الصحيحة التي اعتمدها المفسرون في ترجيحاتهم، ومن ثم توظيف جميع هذه الخطوات في استنباط دلالة صيغة (لا أقسم)، إضافة إلى خطوة أساسية لم توظف عند المفسرين وهي دراسة السياق الكلي لتلك المواضع، وقد خلصت الدراسة إلى قول جديد في هذه المسألة وهو أن صيغة (لا أقسم) أسلوب بليغ يراد منه تحقيق غرضين اثنين في الوقت ذاته، الأول: إثبات القسم لتأكيد حقائق غيبية وإنسانية كبرى. الثاني: نفي تحقيق القسم لهذا الغرض لوجود موانع عند المنكرين لتلك الحقائق قد دلّ عليها السياق، وهذا يفسر للمنكرين سبب بقائهم في دائرة الإنكار رغم وضوح الدلائل. الكلمات الدالة: لا أقسم، التفسير المقارن.

Formula (La – Ogsim) in the Holy Quran -An explanatory comparative study-

Abstract

This study is based on two aspects: The first: to determine the significance of (I do not swear) among the interpreters, where they present their statements, discuss their evidence, and highlight the subject of the dispute and its causes. The second: Determining the most correct saying in the significance of (I do not swear), And that is through adjusting the Preference methodology for this issue, which is based on extracting the correct methodological steps that the interpreters adopted in their Preferences, and then using all these steps in deriving the significance of the formula (I do not swear), in addition to a basic step that was not used by the interpreters, which is the study of the overall context For those positions, and the study concluded a new saying in this issue which is that the formula (I do not swear) is an eloquent style intended to achieve two purposes at the same time, the first: affirming the oath to confirm major metaphysical and human facts. The second: denying that the oath has achieved this purpose because there are contraindications among those who deny these facts that have been indicated

* باحثة – abeer adnan15@yahoo.com

** أستاذ، الجامعة الأردنية.

by the context, and this explains to the deniers why they remain in the circle of denial, despite the clarity of the evidence.

Keywords: do not swear, comparative interpretation.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: يتميز القرآن الكريم بالسعة الدلالية لمفرداته وتراكيبه، ويظهر ذلك جلياً في جهود المفسرين، إذ تتعدد أقوالهم في مواضع كثيرة من القرآن، وهي متفاوتة من حيث القوة والضعف، ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى موازنة تلك الأقوال وفق منهجية علمية موضوعية، وذلك بقصد تنقية التفسير من الأقوال الضعيفة في مقابل تجلية الأقوال المحتملة، مع تقديم الأولى إن دل دليل على ذلك، أو الإتيان بقول جديد. وقد جاء هذا البحث كجانب تطبيقي على منهجية التفسير المقارن لتحقيق هذا المقصد في قوله تعالى (لا أقسم)، حيث تعددت أقوال المفسرين في دلالة هذه الصيغة في مواضع ورودها وهي ثمانية مواضع.

مشكلة البحث.

تتمثل مشكلة البحث في سؤال رئيس، وهو: ما دلالة صيغة (لا أقسم) عند المفسرين وما الراجح منها؟ ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

١. ما الأقوال التي ذكرها المفسرون في دلالة صيغة (لا أقسم) وما أدلتهم؟
٢. ما محل النزاع بين المفسرين وما المنهجية المقترحة لمعالجته؟
٣. ما القول الراجح في دلالة صيغة (لا أقسم)؟

أهداف البحث.

يهدف البحث إلى تحقيق الأمور الآتية:

١. ذكر أقوال المفسرين في دلالة صيغة (لا أقسم)، وبيان الأدلة التي اعتمدوا عليها وما يعرض لها من إشكالات.
٢. تحديد محل النزاع بين المفسرين، وبيان المنهجية المقترحة للترجيح بين أقوالهم.
٣. تحديد القول الراجح في دلالة صيغة (لا أقسم).

منهج البحث.

يوظف البحث كل من المنهج الاستقرائي حيث استقراء أقوال المفسرين وأدلتهم في كافة مواضع ورود صيغة (لا أقسم)، والمنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل تلك الأقوال والأدلة لبيان محل النزاع بين المفسرين وسبب الخلاف وأثره، ومن ثم المنهج المقارن حيث مقابلة تلك الأقوال لتجلية نقاط القوة ونقاط الضعف، ويختم بتحليل سياقات ورود صيغة (لا أقسم) لاستنباط دلالتها.

أهمية البحث.

تتمثل أهمية هذا البحث في نقطتين:

١. كونه يتناول صيغة اختلف فيها المفسرون وقد تعددت فيها أقوالهم وأدلتهم، وذلك بقصد موازنة هذا الخلاف وفق منهجية علمية موضوعية لتجلية القول الراجح في المسألة.
٢. إضافة دراسة جديدة في مجال التفسير المقارن.

الدراسات السابقة.

هناك دراستان متصلتان بشكل مباشر بعنوان البحث، وهما:

- ١- **صيغة لا أقسم في القرآن الكريم عند المفسرين:** نابل ممدوح أبو زيد، مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، مج ١٣، ع ٢، ١٩٩٨. قام البحث على بيان أقوال المفسرين في دلالة صيغة (لا أقسم)، وعرض أدلتهم ومناقشتها، ومن ثم رجح القول بأن (لا أقسم) صيغة نافية للقسم.
 - ٢- **صيغة نفي القسم في القرآن الكريم دراسة تحليلية دلالية نحوية:** سمية محمد نايف، رسالة دكتوراه، إشراف: عبد الرحمن الجبوري، ٢٠٠٤، جامعة بغداد. بدأت الباحثة بالتأسيس لموضوعها فتكلمت عن ثلاثة أمور: ١- القسم وخصائصه في القرآن الكريم. ٢- أقوال النحاة في (لا) النافية. ٣- وقفات لافتة في صيغة (لا أقسم)، ثم شرعت في بيان أقوال العلماء آرائهم في صيغة نفي القسم مع مناقشتها، وقد رجحت أن صيغة (لا أقسم) صيغة نفي للقسم، ثم ختمت الأطروحة بدراسة العلاقة بين المقسم به والمقسم عليه لتجلية أغراض نفي القسم.
- ويفترق بحثنا عن هاتين الدراستين في أنه يضبط منهجية الترجيح بين الأقوال، والتي تقوم على استخلاص الخطوات المنهجية الصحيحة التي اعتمدها المفسرون في ترجيحاتهم، ومن ثم توظيف جميع هذه الخطوات في استنباط دلالة صيغة (لا أقسم)، إضافة إلى خطوة دراسة السياق الكلي (الوحدة الموضوعية) لجميع مواضع هذه الصيغة، حيث لم يعرض لها أحد، وقد خلصت الدراسة إلى قول جديد في هذه المسألة، وهي أن صيغة (لا أقسم) صيغة مثبتة للقسم ونافية لتحقيق الغرض من القسم لوجود موانع عند المخاطبين به قد دلّ عليها السياق.
- بينما خرجت الدراستان السابقتان بقول عليه اعتراضات قوية عند بعض المفسرين، إذ القول بنفي القسم يتعارض مع دلالة تركيب القسم حيث تعيين المقسم به والمقسم عليه، كما أنه يتعارض مع سياق سورة الواقعة حيث التأكيد على إثبات القسم يقول تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٦]، ولا تؤيده القراءات القرآنية الواردة في أحد مواضع صيغة (لا أقسم) والتي تتضمن نفي القسم وإثباته (لا أقسم بيوم القيامة) و (لأقسم بيوم القيامة)، والبحث يهتم بصورة أساسية بموازنة أقوال المفسرين وفق منهجية علمية موضوعية توظف جميع دلالات النص القرآني.

خطة البحث.

ويشكل من مقدمة ومبحثين وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها تحديد لمشكلة البحث ومنهجه وبيان الدراسات السابقة.

المبحث الأول: دلالة (لا أقسم) عند المفسرين، ويتكون من المطالب الآتية:

صيغة لا أقسم في القرآن الكريم

المطلب الأول: عرض أقوال المفسرين وتصنيفها.

المطلب الثاني: أدلة المفسرين ومناقشتها.

المطلب الثالث: تحديد منشأ النزاع وبيان سبب الخلاف وأثره.

المبحث الثاني: القول الراجح في دلالة صيغة (لا أقسم)، ويتكون من المطالب الآتية:

المطلب الأول: ضبط منهجية الترجيح الخاصة بهذه المسألة.

المطلب الثاني: الوحدة الموضوعية للصور التي جاءت بها هذه الصيغة.

المطلب الثالث: دلالة صيغة (لا أقسم) في القرآن.

الخاتمة، وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

المبحث الأول:

دلالة (لا أقسم) عند المفسرين.

المطلب الأول: عرض أقوال المفسرين وتصنيفها.

تكررت صيغة (لا أقسم) في ثمانية مواضع، وقد جاء موقف المفسرين منها وفق شكلين اثنين، وهما: **الأول:** الترجيح (أو الاختيار) بين الأقوال في بعض مواضع ورود هذه الصيغة، أما بقية المواضع فيكتفى بعرض الأقوال من غير ترجيح أو اختيار. **الثاني:** اختيار أكثر من قول وذلك بحسب المواضع. وفي ضوء ذلك، سيكون منهجي في نسبة الأقوال إلى أصحابها مبني على ترجيح المفسر أو اختياره بصورة عامة مع التنبيه على موضع ذلك في الهامش والإشارة إلى موقفه من بقية المواضع التي عرض لها بالتفسير، ومن ثم ذكر المفسرين الذين قالوا بأكثر من قول مع تفصيل موقفهم في الهامش، وذلك بعد تجلية الأقوال.

القول الأول: أن (لا) صلة زائدة للتوكيد أو للزينة، وهذا قول الماتريدي^(١)، والسمرقندي^(٢)، وابن أبي زمنين^(٣)، وابن فورك^(٤)، ومكي بن أبي طالب^(٥)، والماوردي^(٦)، والسمعاني^(٧)، وابن عطية^(٨)، والقرطبي^(٩)، والنسفي^(١٠)، وابن الجزي^(١١)، وأبو السعود^(١٢)، والشوكاني^(١٣)، وصديق خان^(١٤)، والقاسمي^(١٥).

القول الثاني: أن (لا) بمعنى (ألا) للتنبيه أو استفتاح الكلام، وهذا قول السعدي^(١٦).

القول الثالث: أن (لا) الواردة في صيغة القسم هي لام أشبعت فتحتها فصارت (لا)، وهذا قول أبي حيان^(١٧).

القول الرابع: أن (لا أقسم) صيغة قسم، وهذا قول ابن عاشور^(١٨).

القول الخامس: أن (لا) نهي، بمعنى: فلا تكذبوا ولا تجحدوا ما ذكرته من نعمة وأظهرته من حجة، ثم استأنف كلامه فقال: «أقسم...»، ذكره الماوردي ولم ينسبه لأحد^(١٩).

القول السادس: أن (لا) نافية لكلام متقدم، كأنه قال: فلا ما الأمر كما تقولون. وهذا قول الطبري^(٢٠)، والكرماني^(٢١)، وابن كثير^(٢٢)، والسيوطي^(٢٣).

القول السابع: أن (لا) نافية، بمعنى: نفي ضد ما أثبتته القسم وقد جوزه البقاعي^(٢٤).

القول الثامن: أن (لا) نافية لكفاية القسم في إعطاء المقسم به حقه من التعظيم، وهذا قول الرازي^(٢٥)، وقد جوزه البقاعي^(٢٦).

والمراعي^(٢٧).

القول التاسع: أن (لا) نافية للقسم، لعدم حاجة المقسم عليه إلى القسم لظهوره، وقد جوزه البقاعي، والرازي.

القول العاشر: أن (لا) نافية لحاجة الله إلى القسم، وهذا قول عائشة بنت الشاطئ^(٢٨).

هذه الأقوال التي ذكرها المفسرون في دلالة صيغة (لا أقسم) وعددها عشرة، ومن المفسرين الذي قالوا بأكثر من قول: الواحدي^(٢٩)، والبغوي^(٣٠)، والزمخشري^(٣١)، والنيسابوري^(٣٢)، وابن الجوزي^(٣٣)، والبيضاوي^(٣٤)، والآلوسي^(٣٥).

ويمكن أن نعيد ترتيب هذه الأقوال وفق اتجاهين اثنين، وهما:

الاتجاه الأول: أن (لا) ليست نافية، ويندرج تحته خمسة أقوال، وهي:

١. أن (لا) صلة زائدة للتوكيد أو للزينة.
 ٢. أن (لا) بمعنى (ألا) للتنبيه أو الاستفتاح.
 ٣. أن (لا) الواردة في صيغة القسم هي لام أشبعت فتححتها فصارت (لا).
 ٤. أن (لا أقسم) كلمة واحدة بمعنى أقسم.
 ٥. أن (لا) ناهية، والنهي متصل بموقف المشركين، ثم استأنف القسم.
- الاتجاه الثاني:** أن (لا) نافية، وقد تم توجيه النفي وفق مسارين اثنين:

١. نفي متعلق بكلام سابق.
 ٢. نفي متعلق بالقسم، ويندرج تحته ثلاثة أقوال:
- * تأكيد القسم بنفي ضد ما أثبتته.
 - * نفي كفاية القسم في إعطاء المقسم به حقه من التعظيم.
 - * نفي الحاجة إلى القسم، ويندرج تحته قولين: أ- نفي حاجة المقسم به إلى القسم لظهوره. ب- نفي حاجة الله إلى القسم.

المطلب الثاني: أدلة المضمرين ومناقشتها.

القول الأول: أن (لا) صلة زائدة للتوكيد أو للزينة: وقد استدلت أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

أولاً: القرآن الكريم: حيث استدلتوا بآيات قرآنية جاءت فيها (لا) صلة للتوكيد، ومنها ما ذكره القرطبي حيث يقول: "وَدَخَلَ حَرْفُ لَا صِلَةً، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ أَلَّا تَسْجُدَ...﴾ [الأعراف: ١٢] بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي [ص]: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَّكَ أَنْ تَسْجُدَ...﴾ [ص: ٧٥]"^(٣٦).

وقد اعترض على هذا الاستدلال من وجهين اثنين - وذلك بحسب موقف المفسرين من القول بالزيادة في القرآن الكريم - وهما: **الأول:** يرى الرازي أن القول بالزيادة في القرآن خاطئ من الأساس، حيث يقول: "أَنَّ تَجْوِيزَ هَذَا يُفْضِي إِلَى الطَّعْنِ فِي الْقُرْآنِ، لِأَنَّ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَجُوزُ جَعْلُ النَّفْيِ إِنْبَاءً وَالْإِنْبَاءُ نَفْيًا وَتَجْوِيزُهُ يُفْضِي إِلَى أَنَّ لَا يَبْقَى الْإِعْتِمَادُ عَلَى إِنْبَاءِهِ وَلَا عَلَى نَفْيِهِ"^(٣٧). **الثاني:** يرى بعض المفسرين أن القول بالزيادة في أول الكلام غير جائز إنما تزداد (لا) في وسط الكلام فحسب، وقد جاءت صيغة (لا أقسم) في أول سورة القيامة، فأجيب على هذا الاعتراض بأمرين:

صيغة لا أقسم في القرآن الكريم

- ١- أن العرب قد زادت (لا) في أول الكلام، ومن ذلك: قول امرؤ القيس: لا وأبيك ابنة العامري ... لا يدعي القوم أنني أفر^(٣٨). واعتراض عليه بأن (لا) في هذا البيت ليست زائدة، بل هي تأكيد للنفي الذي جاء لأجله القسم وهو (لا يدعي القوم أنني أفر)، وسيأتي تفصيل هذا الاعتراض عند مناقشة دليل اللغة.
- ٢- أن القرآن متصل ببعضه البعض، فهو في حكم كلام واحد، وعليه فيجوز ورود حرف زائد أول سورة القيامة والبلد^(٣٩)، وقد اعترض الرازي على هذا الجواب بأن "القرآن كالسورة الواحدة في عدم التناقض، فأما في أن يقرن بكل آية ما قرن بالآية الأخرى فذلك غير جائز، لأنه يلزم جواز أن يقرن بكل إثبات حرف النفي في سائر الآيات، وذلك يقتضي انقلاب كل إثبات نفياً وانقلاب كل نفي إثباتاً، وإنه لا يجوز"^(٤٠).
- وتجدر الإشارة هنا أن الاستدلال بالآيات التي قيل بأن (لا) جاءت فيها زائدة مُشكّل، لأن القول بالزيادة في القرآن ليس محل اتفاق بين المفسرين ليصح الاستدلال بها، فقد رد بعضهم القول بزيادة (لا)، ومنهم على سبيل المثال: الطبري^(٤١)، والرازي^(٤٢)، وابن عاشور^(٤٣)، وذلك باعتبار أنه يقدح في بلاغة القرآن الحكيم.
- وقد استدلتوا أيضاً على زيادة (لا) بقراءة (لأقسم) حيث يقول الواحدي: "ويدل على أن المعنى إثبات القسم: قراءة من قرأ لأقسم"^(٤٤)، وسيأتي مناقشة هذه القراءة في القول الثالث.

ثانياً: السياق: واستدلوا به من وجهين اثنين، وهما:

- ١- ذكر القرطبي في آية سورة الواقعة: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ٧٥ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٦] أن قوله (فلا) "صلة في قول أكثر المفسرين، والمعنى فأقسم، بدليل قوله: وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ"^(٤٥). ويعترض عليه: بأن السياق وإن أفاد بأن صيغة (لا أقسم) ليست نفياً للقسم، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن (لا) هنا صلة للتوكيد، وبخاصة أن القول بالزيادة خاطئ من الأساس.
- ٢- قال الماتريدي في آية سورة البلد: "ومنهم من يقول بأن حرف (لا) مرة يستعمل في حق الصلة والتأكيد، ومرة في موضع النفي، ويظهر مراده بما يعقبه من الكلام: فإن كان الذي يعقبه إثباتاً، فهو بحق التأكيد، وإن كان الذي يعقبه من الكلام نفياً فهو في موضع النفي. ثم الذي عقبه من الكلام إثبات، وليس بنفي؛ فدل أنه في موضع التأكيد ..."^(٤٦). ويعترض عليه بأن القول بكون (لا) صلة للتوكيد فيه تناقض، فإما أن تكون (لا) صلة، وإما أن يكون لها معنى وهو التوكيد، وإلا فالتوكيد نفسه زائد ولا أثر له، وجمهور المفسرين الذين قالوا بأنها صلة زائدة للتوكيد لم يبينوا وجه التوكيد! ثم على فرض أنها جاءت للتوكيد، فمن المعلوم أن المؤكد يكون بعد المؤكد لا قبله، فكيف يستقيم القول بأنها للتوكيد وقد جاءت قبل المؤكد^(٤٧)؟

ثالثاً: اللغة: يرى أصحاب هذا القول أن زيادة (لا) لتوكيد الكلام وتقويته أسلوب من أساليب اللغة العربية، يقول الزمخشري: "إدخال «لا» النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم وأشعارهم. قال امرؤ القيس: لا وأبيك ابنة العامري ... لا يدعي القوم أنني أفر. وقال غوثة بن سلمى: ألا ناديت أمامة باحتمال ... لتحرزني فلا بك ما أبالي. وفاندها توكيد القسم"^(٤٨). ويعترض على هذا الاستدلال بأمرين اثنين، وهما:

- ١- اختلاف هذه الشواهد عن قوله تعالى: « لا أقسم » من جهة الأسلوب، يقول الرازي: "أن قوله لا وأبيك قسم عن النفي، وقوله: لا أقسم نفي للقسم، فتشبيها أحدهما بالآخر غير جائز، وإنما قلنا: إن قوله لا أقسم نفي للقسم، لأنه

عَلَى وَرَآنِ قَوْلِنَا لَا أَقْتُلُ لَا أَضْرِبُ، لَا أَنْصُرُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ ذَلِكَ يُفِيدُ النَّفْيَ. وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يُقْسِمُ كَانَ الْبِرُّ بِتَرْكِ الْقَسَمِ، وَالْحِنْثُ بِفِعْلِ الْقَسَمِ...»^(٤٩).

٢- أن هذه الشواهد تدل على أحد أمرين: **الأول**: أنها جاءت ردّاً لكلام سابق، نحو قولك لمن قال لك: "أكرم فلاناً، لا والله لا أكرمه". **الثاني**: أن تأتي في بداية الكلام إيذاناً بنفي المقسم عليه، ويدل على ذلك أن الشواهد التي قيل بأن لا في بدايتها زائدة كقول امرؤ القيس قد تضمنت نفي المقسم عليه، بينما صيغة (لا أقسم) لم يأت المقسم عليه فيها إلا مثبتاً^(٥٠).

القول الثاني: أن (لا) بمعنى (ألا) للتنبيه أو استفتاح الكلام: وقد استدلل أصحاب هذا القول بشواهد شعرية، يقول القرطبي - في آية سورة الواقعة -: "وقيل: (فَلا) بِمَعْنَى أَلَا لِلتَّنْبِيهِ كَمَا قَالَ: أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي...، وَنَبَّهَ بِهِذَا عَلَى فَضِيلَةِ الْقُرْآنِ لِيَتَذَكَّرُوهُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِشِعْرٍ وَلَا سِحْرٍ وَلَا كِهَانَةٍ كَمَا زَعَمُوا"^(٥١). وهذا القول مخالف لرسم المصحف، ولا دليل عليه، وقد ضعفه ابن كثير^(٥٢)، واستبعده الشوكاني^(٥٣).

القول الثالث: أن (لا) الواردة في صيغة القسم هي لام أشبعت فتحتها فصارت (لا): وهذا القول يعتمد على قراءة صحيحة وردت في قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١] وهي: لأقسم، من غير ألف في (لا)^(٥٤)، وهذه القراءة لم ترد إلا في آية سورة القيامة، لذا فإن القول بأن «لا أقسم» في جميع المواضع بمعنى (أقسم) لا يصح، كما أن القول بأن (لا) في موضع القيامة زائدة بدليل القراءة لا يصح كذلك، فلا بد أن يكون هناك فرقاً بين دلالة (لا أقسم) ودلالة (لأقسم)، ولأن جمهور المفسرين على أن (لا) زائدة لم يعرضوا لتوجيه القراءتين، وكذلك الحال بالنسبة لكتب توجيه القراءات، فقد أوردت الأقوال في دلالة (لا) باستثناء القول بأنها للنفي^(٥٥)، واللافت أن الذين قالوا بأن (لا) في قوله (لا أقسم) للنفي لم يعرضوا لتوجيه القراءتين، وقد استبعد الطبري قراءة (لأقسم)، ولا يخفى أن القراءة متى صحت فلا يجوز ردها^(٥٦).

القول الرابع: أن (لا أقسم) صيغة قسم: وهذا قول ابن عاشور، حيث يقول: "وَصِيغَةُ لَا أَقْسِمُ صِيغَةُ قَسَمٍ ... وَفِيهِ مُحَسَّنٌ بَدِيعِيٌّ مِنْ قَبِيلِ مَا يُسَمَّى تَأْكِيدَ الْمَدْحِ بِمَا يُشْبِهُ الذَّمَّ..."^(٥٧). وقال في موضع آخر أن قوله (فلا أقسم) "بمعنى أنه غير محتاج إلى القسم لأن الأمر واضح الثبوت، ثم كثر هذا الاستعمال فصار مراداً تأكيد الخبر فساوى القسم بدليل قوله عقبه: وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ"^(٥٨).

وهذا الرأي "لا يمكن وصفه إلا بالرأي الغريب، لأنه تجاهل وجود (لا) بشكل كامل، بل ألغى حتى معنى النفي فيها، وأدمج رسمها بـ (أقسم) إيماءاً تعسفياً حتى ظهر له أن (لا أقسم) كلمة واحدة بمعنى (أقسم)، ولم يذكر مع الرأي الهدف من وضع (لا) قبل (أقسم) ولم يذكر لها نظائر من العربية في غير القرآن الكريم"^(٥٩).

القول الخامس: أن (لا) هنا نهى، بمعنى: فلا تكذبوا ولا تجحدوا...الخ: وهذا القول ذكره الماوردي ولم ينسبه لأحد ولم يذكر دليلاً، وهو بعيد.

القول السادس: أن (لا) نافية لكلام متقدم، كأنه قال: فلا ما الأمر كما تقولون: وقد استدلتوا عليه بأمرين:

١- عُرف اللغة، فقد رجح الطبري هذا القول "لأن المعروف من كلام الناس في محاوراتهم إذا قال أحدهم: لا والله، لا فعلت كذا، أنه يقصد بلا ردّ الكلام، ويقول: والله، ابتداءً يمين..."^(٦٠). ويعترض عليه بما تم بيانه سابقاً عند مناقشة القول

صيغة لا أقسم في القرآن الكريم

الأول، وملخصه: قوله تعالى: (لا أقسم) يختلف عن قولهم (لا والله) فالأول نفي للقسم والثاني قسم على النفي.

٢- عادة القرآن في ذكر الجواب في بعض السور دون السؤال، قال الماتريدي: «قَالَ بَعْضُهُمْ: (لَا) هَاهُنَا فِي مَوْضِعِ الدَّفْعِ وَالرَّدِّ لِمَنَازَعَةٍ كَانَتْ بَيْنَ قَوْمٍ؛ فَدَفَعَ اللَّهُ - تَعَالَى - الْمَنَازَعَةَ مِنْ بَيْنِهِمْ بِقَوْلِهِ: (لَا)، وَكَانَتْ تِلْكَ الْمَنَازَعَةُ مَعْرُوفَةً فِيمَا بَيْنَهُمْ؛ فَتَرَكْ ذِكْرَهَا لِذَلِكَ، كَمَا ذَكَرَ الْجَوَابَ فِي بَعْضِ السُّورِ وَلَمْ يَذْكُرِ السُّؤَالَ؛ لَمَّا كَانَ السُّؤَالَ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفًا...»^(١١).

ويعترض عليه بأن (لا) قد جاءت في أول الكلام في سورة القيامة والبلد، وهذا يستبعد أن تكون (لا) متعلقة بكلام سابق، لأن «القرآن وإن كان محكما متناسقا في آياته وسوره إلا أن كل سورة من سوره لها سوار تبدأ به وتنتهي»^(١٢). كما أن « هذا التأويل يقتضي وجوب الفصل بين (لا) والفعل (أقسم) لكمال الانقطاع وكل القراءات فيها على الوصل»^(١٣) وقد رده أبو حيان، حيث يقول: "... وَلَا يَجُوزُ، لِأَنَّ فِي ذَلِكَ حَذْفَ اسْمٍ لَا وَخَيْرَهَا، وَلَيْسَ جَوَابًا لِسَائِلٍ سَأَلَ، فَيُحْتَمَلُ ذَلِكَ، نَحْوُ قَوْلِهِ لَا لِمَنْ قَالَ: هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ؟"^(١٤). وكذلك ابن كثير، حيث يرى بأن إعادة حرف (لا) في سورة القيامة يقدح في فصاحة الكلام إن أخذنا (لا) هنا على أنها رد لكلام سابق، إذ يصبح تقدير الكلام: لا ليس الأمر على ما ذكرتم أقسم بيوم القيامة، لا ليس الأمر على ما ذكرتم أقسم بالنفس اللوامة^(١٥).

القول السابع: أن (لا) نافية، بمعنى: التوكيد بنفي ضد ما أثبتته القسم: وهذا القول جوزه البقاعي، ولم أجد له دليلاً، ولعل الذي حمله عليه أن الأصل في دلالة (لا) أنها للنفي، ويعترض عليه بأن الغرض من القسم في الأصل هو توكيد المقسم عليه، وهذا يتحقق بإثبات ما أثبتته القسم ونفي ضده، فلا بد أن يكون لاقرانه بـ (لا) النافية دلالة أخرى مضافة.

القول الثامن: أن (لا) نافية لكفاية القسم في إعطاء المقسم به حقه من التعظيم: يقول الزمخشري: "والوجه أن يقال: هي للنفي. والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له يدل ذلك عليه قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٦] فكأنه بإدخال حرف النفي يقول: إِنَّ إِعْظَامِي لَهُ بِإِقْسَامِي بِهِ كَلَا إِعْظَامٍ، يَعْنِي أَنَّهُ يَسْتَأْهِلُ فَوْقَ ذَلِكَ"^(١٦).

وهذا القول ضعيف، لأنه يقتضي أن المقسم به في المواضع التي جاء القسم بها منفياً أشد عظمة من المواضع التي جاء القسم بها مثبتاً، وهذا غير متحقق في القرآن، إذ إن الله ﷻ قد أقسم بالبلد في سورة التين، يقول تعالى: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ [التين: ٣] ونفاه في سورة البلد، يقول تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١].

القول التاسع: أن (لا) نافية للقسم، لعدم حاجة المقسم عليه إلى القسم لظهوره. وقد رد الشوكاني هذا القول، فقال: «وَهَذَا مَدْفُوعٌ بِقَوْلِهِ: وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ مَعَ تَعْيِينِ الْمُقْسَمِ بِهِ وَالْمُقْسَمِ عَلَيْهِ»^(١٧).

القول العاشر: أن (لا) نافية لحاجة الله إلى القسم. وهذا قول عائشة بنت الشاطي، وقد استدلت عليه باستقراء الاستعمال القرآني لصيغة (لا أقسم)، وقد توصلت إلى "أن فعل القسم لم يأت في القرآن كله مسنداً إلى الله، إلا مع "لا" النافية"^(١٨). وهذا الاستقراء صريح الدلالة على أنه سبحانه ليس في حاجة إلى القسم وأن نفي الحاجة إلى القسم تأكيد له. ومن مألوف استعمالنا أن نقول: لا أوصيك بفلان، تأكيداً للتوصية. كما نقول: بغير يمين، تأكيداً للثقة التي لا نحتاج معها إلى يمين"^(١٩).

ويعترض على هذا القول بأن الله ﷻ قد أقسم في مواضع عديدة من القرآن الكريم، وقد جاء القسم فيها مثبتاً، ومنها على سبيل التمثيل: قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾ [الطارق: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَالْتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١]، وقوله تعالى:

(والعصر: ١). فكيف يستقيم القول بأن الله ﷻ ليس في حاجة إلى القسم؟

المطلب الثالث: تحرير محل النزاع وبيان سبب الخلاف وأثره.

موضع الخلاف في قوله تعالى: «لا أقسم» هو دلالة (لا) هل هي مثبتة للقسم أم نافية؟ وإذا كانت مثبتة له، فهل هي صلة زائدة للتوكيد؟ أم هي بمعنى (ألا) للتنبيه أو الاستفتاح؟ أم هي مع كلمة «أقسم» تشكل صيغة قسم؟ أم أن أصلها لام أشبعت فتحتها فصارت «لا»؟

وإذا كانت نافية للقسم، فهل النفي متعلق بكلام سابق؟ أم أنه متعلق بالقسم؟ وإذا كان النفي متعلق بالقسم، فهل هو نفي لصد ما أثبتته القسم؟ أم نفي لكفاية القسم في إعطاء المقسم به حقه من التعظيم؟ أم هو نفي للحاجة إلى القسم؟ وإذا كان كذلك، فهل هو نفي الحاجة للقسم لظهوره؟ أم هو نفي لحاجة الله إلى القسم؟

وسبب الخلاف بين المفسرين أن ظاهر قوله تعالى: «لا أقسم» يفيد نفي القسم، إلا أن هناك قرائن من السياق ومن تركيب القسم تفيد أن قوله: «لا أقسم» بمعنى: أقسم، أي إثبات القسم، وهي: أولاً: تعيين المقسم به والمقسم عليه. ثانياً: قوله تعالى في سورة الواقعة: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ٧٥ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَغْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٦]. والخلاف بين المفسرين حقيقي في دلالة حرف (لا)، فقد ترتب على تعذر حمل قوله تعالى: «لا أقسم» على ظاهره وهو النفي القول بأن (لا) صلة زائدة.

المبحث الثاني:

القول الراجح في دلالة صيغة (لا أقسم).

المطلب الأول: ضبط منهجية الترجيح الخاصة بهذه المسألة.

ظهر من مناقشة أقوال المفسرين حضور خطوات منهجية صحيحة في سياق ترجيحاتهم، وهي:

- ١- الأخذ بدلالة حرف (لا) على النفي، فهذا هو الأصل، وكل ما ورد بخلاف ذلك لم يقدّم عليه دليل.
- ٢- الأخذ بدلالة تركيب القسم حيث تعيين المقسم به والمقسم عليه على إثبات القسم، وهذا الظاهر، إذ كيف ينفي القسم وقد تم تعيين جميع أركانه!

- ٣- دلالة السياق على إثبات القسم في سورة الواقعة حيث قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَغْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٦] وهذه الدلالة من الوضوح بمكان.

ولما كانت هذه المعطيات القرآنية تشير إلى النفي والاثبات في الوقت ذاته، ذهب فريق من المفسرين إلى القول بإثبات القسم لدلالة التركيب والسياق على ذلك، ومن ثم وجهوا النفي بحيث لا يتعلق بذات القسم فتعارض الداللتان، وهذا هو الصواب، يدلنا على ذلك القراءات المتواترة في موضع سورة القيامة (لا أقسم بيوم القيامة، لأقسم بيوم القيامة) إذ لا يتصور أن يعطي القرآن معنيين متعارضين في الموضع ذاته.

- لكنهم اختلفوا في توجيه دلالة النفي، فذكروا أربعة أقوال، وهي: ١- نفي كلام سابق. ٢- نفي ضد ما أثبتته القسم.
- ٣- نفي الحاجة للقسم لظهور الأمر. ٤- نفي حاجة الله إلى القسم. وقد أظهر البحث ضعف جميع هذه التوجيهات، حيث

أن القول الأول متكلف، ويرده ورود (لا أقسم) في بداية سورتي القيامة والبلد، والثاني يجعل دلالة النفي هي ذاتها دلالة القسم وهي تأكيد المقسم عليه، وكأنه بذلك يلغي دلالة النفي، والثالث يتعارض مع تحديد المقسم به والمقسم عليه، وأما الرابع فيتعارض مع نصوص قرآنية أخرى، وقد سبق تفصيل ذلك في مطلب "أدلة المفسرين ومناقشتها". ونظراً لضعف تلك الأقوال، فإن من الأدوات المنهجية الأساسية التي ستعينا على فهم دلالة النفي هو السياق، لذا سندرس السياق الكلي (الوحدة الموضوعية) للسور التي وردت فيها صيغة (لا أقسم)، مع الاعتناء بتوجيه القراءات في موضع سورة القيامة لدوره الهام في بيان دلالة النفي والاثبات من خلال السياق^(٧٠).

المطلب الثاني: تحديد الوحدة الموضوعية للسور التي جاءت بها هذه الصيغة.

وردت صيغة لا أقسم في ثمانية سور قرآنية، وهي:

- ١- الواقعة (٧٧/٧٥): ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾.
 - ٢- الحاقة (٤٠/٣٨): ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ * وَمَا لَا تُبْصِرُونَ * إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾.
 - ٣- القيامة (٢/١): ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ * وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾.
 - ٤- التكاثر (١٩/١٥): ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِالْخُنُفِ * الْجَوَارِ الْكُنَسِ * وَاللَّيْلِ إِذَا عَنَصَ * وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ * إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾.
 - ٥- المعارج (٤١/٤٠): ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ * عَلَى أَنْ نُبَدِّلَ خَبْرًا مِنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ﴾.
 - ٦- الانشقاق (١٩/١٦): ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِالشَّفَقِ * وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ * وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ * لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾.
 - ٧- البلد (٤/١): ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ * وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ * وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ * لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾.
- وقد اعتمدت في تحديد الوحدة الموضوعية لهذه السور على مراجع عدة^(٧١)، ثم اجتهدت في تقريرها في ضوء ما قرأت، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الوحدة الموضوعية لسورة الواقعة: تتميز هذه السورة عن بقية السور القرآنية بأنها اعتنت ببيان [مواقع الناس يوم الواقعة]، فقد انفردت بتقسيم الناس إلى ثلاثة أصناف، يقول تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً * فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ * وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ * وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ٧-١١] ثم بينت جزاء كل صنف منهم على وجه التفصيل مع الإشارة إلى سبب استحقاقهم له، يقول تعالى في سياق الحديث عن السابقين: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الواقعة: ٢٤] ويقول ﷻ في سياق الحديث عن أصحاب المشأمة: ﴿وَكَانُوا يَقُولُونَ أَيُّذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * أَوَابَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾ [الواقعة: ٤٧-٤٨].

ولما كان إنكار البعث سبباً لاستحقاق العذاب يوم الواقعة، ذكرت السورة أدلة البعث بأسلوب الاستفهام الإستكاري، وكأنها بذلك تشير إلى أن هذه الأدلة من الوضوح بمكان فكيف لا تصدقون؟، يقول تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ * أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ * ... أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ * أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ * ... أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ * أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ * ... أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ * أَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ﴾ [الواقعة: ٥٨-٧٢].

ولما كانت الأدلة من الوضوح بمكان، وبرغم ذلك لم يؤمنوا، جاء مباشرة قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ * لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ * تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الواقعة: ٧٥-٨٠].

فقد أقسم الله ﷻ بمواقع النجوم لتأكيد موقع ومكانة القرآن الذي أخبر الناس عن مواقعهم يوم الواقعة، ولكنه جاء بصيغة النفي لتقرير عدم انتفاعهم منه، لذا قال: "﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾"، فبين السبب وهو عدم إقبالهم على القرآن بقلوب طاهرة، لذا كان المقسم عليه هو تأكيد [موقع] ومكانة القرآن، فهو كريم في كتاب مكنون، لا يمس معانيه إلا الذين طهروا قلوبهم.

ثم ختمت السورة بإعادة الحديث عن هذه الأصناف التي بدأت بهم وهم في لحظة الموت، يقول تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْخُلُوفَ * وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ * وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٣-٨٥] وذلك لترهيب المنكرين لعلهم يطهروا قلوبهم ويقبلوا على القرآن فيعملوا ليكونوا في موقع الجزاء لا موقع العذاب يوم الواقعة.

دلالة (لا أقسم) في سورة الواقعة: أقسم الله ﷻ بمواقع النجوم لتأكيد موقع ومكانة القرآن الكريم الذي لا يمسه إلا المطهرون، وفي الوقت ذاته نفى وجود الاستعداد والقابلية عند المنكرين لإدراك مكانة القرآن، وذلك لأن قلوبهم غير متطهرة.

ثانياً: الوحدة الموضوعية لسورة الحاقة: تتميز هذه السورة عن بقية السورة ببيان [صورة الحق الكاملة] فبدأت بالحديث عن عاقبة المكذبين في الدنيا، يقول تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَعَادٌ بِالْقَارِعَةِ * ... وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ وَالْمُؤْتَفِكَاتُ بِالْخَاطِئَةِ * فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ...﴾ [الحاقة: ٤-١٠] ثم تكلمت عن جزاء المصدقين والمكذبين في الآخرة، يقول تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَفْرَعُوا كِتَابِيَهُ * ... وَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهُ﴾ [الحاقة: ١٩-٢٥].

ثم ختمت الحديث عن عاقبة من أوتي كتابه بشماله في الآخرة ببيان أعظم ذنوبه، يقول تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ * وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾ [الحاقة: ٣٣-٣٤]. وهذا السلوك متعلق بعالمين اثنين: عالم الغيب: الإيمان بالله. وعالم الشهادة: الإحسان إلى الناس، والذي دفع المكذبين إلى عدم الإحسان في هذين المجالين هو تكذيبهم بالقرآن الذي نزل لإرشادهم وهدايتهم.

فجاء القسم في هذا السياق ليؤكد مصدريّة القرآن الذي يُنظّم علاقة الإنسان بعالم الغيب وعالم الشهادة، يقول تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ * وَمَا لَا تُبْصِرُونَ * إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ * وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَا تَذْكُرُونَ * تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الحاقة: ٣٨-٤٣] ووجه تأكيد مصدريّة القرآن بالقسم بما يبصره الإنسان وبما لا يبصره، أن الأول يُستدل به على الثاني فتكتمل عندئذ صورة الحق، أي أن المكذبين بكون القرآن وحي الله الذي أنزله على جبريل لم يبصروا جبريل وهو يتنزل، لكن القرآن بين أيديهم، ولو أبصروا بما فيه لوصلوا إلى الحق بصورته الكاملة، ولكنهم مستغرقين بما يبصرونه فحسب، فكيف سيصلون إلى الحق وهم على هذه الحال؟

لذا بدأت السورة بالحديث عن المكذبين، يقول تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَعَادٌ بِالْقَارِعَةِ﴾ [الحاقة: ٤] ويقول ﷻ: ﴿وَإِنَّا لَنَعْلَمُ أَنَّ مِنْكُمْ مُكَذِّبِينَ﴾ [الحاقة: ٤٩] لأن التكذيب بالقرآن عقبة لا توصل إلى الحق.

صيغة لا أقسم في القرآن الكريم

دلالة (لا أقسم) في سورة الحاقة: أقسم الله ﷻ بما يبصره الإنسان وبما لا يبصره لتأكيد مصدريّة القرآن الكريم الذي يدلّ الناس على الحق من خلال ربط عالم الغيب بعالم الشهادة، وفي الوقت ذاته نفى وجود الاستعداد والقبالية عند الكافرين لإدراك الحق، وذلك لكفرهم بالقرآن، فهم مستغرقون بما يبصرونه فحسب.

ثالثاً: الوحدة الموضوعية لسورة المعارج: تتميز هذه السورة عن بقية السور ببيان [منهجية العروج إلى السماء]، لذا بدأت بالحديث عن عروج الملائكة والروح إلى الله ﷻ، يقول تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤]. وذلك في سياق الحديث عن نفوس استعجلت العذاب بدلاً من استعجال الثواب والمبادرة إلى العروج إلى الله، يقول تعالى: ﴿سَأَلْ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ * لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ﴾ [المعارج: ١-٢] لذا توعدتهم السورة بالعذاب الذي لا مفرّ منه، يقول تعالى: ﴿.. يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ بِثَبْتِهِ...﴾ [المعارج: ١١] وفي المقابل تكلمت عن صنف [المصلين] أولئك الراغبين في العروج إليه، يقول تعالى: ﴿إِلَّا الْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ * وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ * ... أُولَئِكَ فِي جَنَّاتٍ مُكْرَمُونَ﴾ [المعارج: ٢٢-٣٥].

ولما ذكرت جزاء المصلين وهو الجنة، استنكرت موقف الذين يريدون دخول الجنة بلا عمل، وقد كانوا من قبل يستعجلون العذاب، يقول تعالى: ﴿أَيُطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ﴾ [المعارج: ٣٨] وفي هذا السياق جاء الوعيد باستبدال الذين لا يستجيبون لله ولا يرغبون بالعروج إليه: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ * عَلَى أَنْ نُبَدِّلَ خَيْرًا مِنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ﴾ [المعارج: ٤٠-٤١] ووجه تأكيد قدرة الله على استبدال الكافرين بالقسم بربوبيته للمشارق والمغرب أن المشارق والمغرب دالة على تبدل أحوال الأيام، وفيها إشارة إلى تبدل أحوال الأفراد والأمم، فكما أن الله ﷻ يبذل الأيام فهو قادر على استبدال الكافرين.

وقد جاء القسم منفياً لأنهم استهانوا بقدرة الله عليهم في الآخرة فاستعجلوا عذابه العظيم، فكان استعجالهم لعذاب الآخرة على عظمه مانع لهم من الانتفاع بهذا القسم الذي يؤكد قدرة الله عليهم في الدنيا بالاستبدال.

دلالة (لا أقسم) في سورة المعارج: أقسم الله ﷻ بربوبيته للمشارق والمغرب لتأكيد قدرته على استبدال الكافرين، وفي الوقت ذاته نفى انتفاعهم بهذا القسم لأنهم قد استهانوا بقدرة الله عليهم في الآخرة فاستعجلوا عذابه العظيم، فكيف سيؤثر فيهم تأكيد قدرة الله عليهم في الدنيا؟

رابعاً: الوحدة الموضوعية لسورة التكويد: تتميز هذه السورة عن بقية السور بـ [تقرير حقيقة أن الإيمان اختيار] فبدأت بالحديث عن انقلاب كوني هائل شامل يعلن بداية يوم الحساب، يقول تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ * وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ * عَلِمَتْ نَفْسٌ مِمَّا أَحْضَرَتْ﴾ [التكويد: ١-١٤] وهذه الحقيقة يدل عليها القرآن، لذا جاء بعدها مباشرة قسم لتأكيد مصدريته، يقول تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِالْخُنُوسِ * الْجَوَارِ الْكُنُوسِ * وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَوَسَ * وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ * إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ * وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ * وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأَفْقِ الْمُبِينِ * وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ * وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ﴾ [التكويد: ١٥-٢٥].

وقد أكد الله ﷻ تلقي القرآن من جبريل الذي يُشكّل في حقيقة الأمر التقاء عالمين متضادين، وهما: عالم الغيب وعالم الشهادة بظواهر كونية يتجلى فيها التقاء حقيقتين متضادتين إلى حد قريب، وهي: ظهور النجوم في الليل

واختفاؤها في النهار، وباقترب الليل من النهار، وتجلي النهار بعد الليل، فبين ظهور النجوم واختفاؤها هناك نقطة سيكون الظهور والاختفاء فيها متقاربين جداً، وكذلك الحال بالنسبة لاقترب الليل من النهار، وظهور النهار بعد الليل، فهذا الاقتراب سيشكل في نقطة ما اقتراب حقيقتين متضادتين.

وجاء بعد ذلك مباشرة استنكار إعراضهم عن حقيقة الوحي على الرغم من وجود الدلائل، يقول تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهُبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦] ثم ختمت السورة ببيان سبب إعراضهم وهو أن الإيمان اختيار وقد اختاروا الكفر، يقول تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذْرٌ لِلْعَالَمِينَ * لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٧-٢٩].

دلالة (لا أقسم) في سورة التكوير: أقسم الله ﷻ بظواهر كونية ليؤكد مصداقية القرآن الذي يدعو الناس إلى الإيمان، وفي الوقت ذاته نفى وجود الاستعداد والقبالية عند المنكرين للإيمان، لأن الإيمان متعلق بالمشيئة، فالذي لا يريد الإيمان لن يؤمن ولو أمطر بالأدلة.

خامساً: الوحدة الموضوعية لسورة الانشقاق: تتميز هذه السورة عن بقية السور ببيان أن [التصديق هو بوابة الخضوع لله] فقد بدأت بالحديث عن خضوع السماء والأرض لله ﷻ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ * وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ * وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ * وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ * وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١-٥] ثم تكلمت عن خضوع الإنسان المطلق لربه بعد أن يموت: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾ [الانشقاق: ٦] ثم تكلمت عن جزاء من أوتي كتابه بيمينه ومن أوتي كتابه وراء ظهره، وقد أشارت إلى إنكار الصنف الثاني للبعث: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤].

وفي سياق إنكار البعث جاء القسم: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ * وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ * وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ * لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٦-١٩] وقد أقسم الله ﷻ بثلاثة ظواهر كونية، وهي: (الشفق، والليل وما وسق، والقمر إذا اتسق) ليؤكد أن الإنسان سينتقل من حال إلى حال، ومن ضمن تلك الأحوال الانتقال من الحياة إلى الموت ثم إلى البعث. وصلة تلك الظواهر الثلاثة بالرجوع إلى الله بعد الموت، أن الشفق هو آخر ضوء الشمس، وعند ذهابه يأتي الليل بظلمته، ثم يرجع إلينا ضوء الشمس ولكن بشكل مختلف، إذ تنعكس أشعة الشمس على القمر فيضيء، ويبرز ذلك بصورة واضحة ظاهرة عندما يكون القمر بدرًا، فذلك الحال بالنسبة للإنسان سيرجع بعد الموت ولكن في عالم مختلف عن عالم الدنيا.

ثم استنكرت السورة عدم إيمان المنكرين، واستنكافهم عن الخضوع، مبينة أن سبب ذلك هو التكذيب: ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * وَإِذَا فُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ * بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ﴾ [الانشقاق: ٢٠-٢٢] ولما كانوا كذلك جاء القسم منفيًا، إذ إن عدم خضوعهم منشأ التكذيب بتلك الحقائق.

دلالة (لا أقسم) في سورة الانشقاق: أقسم الله ﷻ بظواهر كونية ليؤكد حقيقة البعث بعد الموت، وفي الوقت ذاته نفى انتفاع المنكرين للبعث بهذا القسم بسبب تكذيبهم بهذه الآيات، فقد شكل تكذيبهم بالآيات حاجزاً بينهم وبين الاستدلال على الحق والإيمان به والخضوع له.

سادساً: الوحدة الموضوعية لسورة البلد: تتميز هذه السورة عن بقية السورة بأنها تبين [منهجية التعامل مع الكبد] فقد بدأت بتأكيد حقيقة أن الإنسان خلق في كبد: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ * وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ * وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ * لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ [البلد: ١-٤]. ووجه تأكيد هذه الحقيقة بالقسم بالبلد والحال أن النبي مستحل فيها، وبالتوالد الدال على

صيغة لا أقسم في القرآن الكريم

بداية المكابدة، أنه إذا كان أشرف خلق الله ﷻ في أشرف بقاع الدنيا يكابد، فمن باب أولى كل إنسان في كل مكان هو في كبد. وقد جاء القسم منفياً، لأن السورة قد عرضت بعدها لنموذج اغتر بقوته، وكأن قوته هي التي ستجنيه من هذا الكبد المحتوم، يقول تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَغْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ * يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا * أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البعد: ٥-٧] وفي نفي القسم دفع لهذا النموذج إلى إصلاح موقفه تجاه قدراته.

لذا عالجت السورة هذا الموقف بدفع بصاحبه إلى أن يوجه الكبد الواقع عليه لا محال في سياق الخير، وذلك يتحقق من خلال جانبين: الجانب الأول: معرفي، ويتحقق بتفعيل أدوات المعرفة والادراك لتحقيق الإيمان بالله وبالحقائق التي جاء بها القرآن، ومنها: أن الإنسان سيكابد في هذه الدنيا لأنها دار ابتلاء. الجانب الثاني: سلوكي، ويتحقق بالمساهمة في رفع المكابدة عن الآخرين. يقول تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ * وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ * وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ * فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ * فَكُ رَقَبَةً * أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ * أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ * ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ * أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾ [البعد: ٨-١٨]. ثم ختمت السورة بالوعيد لمن كفر بآيات الله، يقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا هُمْ أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ * عَلَيْهِمْ نَارٌ مُؤَصَّدَةٌ﴾ [البعد: ١٩-٢٠] لأن الكافر واقع في الكبد لا محالة، وقد خسر بكفره توجيهه المكابدة في سياق الخير الذي يرفع مقامه عند الله.

دلالة (لا أقسم) في سورة البعد: أقسم الله ﷻ بالبلد - والحال أن النبي مستحل فيها - ويطور التوالد لتأكيد حقيقة أن الإنسان خلق في كبد، وفي الوقت ذاته نفى انتفاع المنكرين لهذه الحقيقة بهذا القسم لأنهم يعتقدون بأن قوتهم المادية ستجنيهم من هذه المكابدة ولن تجعل لأحد عليهم سلطة.

سابعاً: الوحدة الموضوعية لسورة القيامة: تتميز هذه السورة عن بقية السور بأنها [تعالج إنكار القيامة معالجة معرفية نفسية] أما الجانب المعرفي، فيتحقق بأمرين: الأول: إثبات البعث، وذلك بالتأكيد على قدرة الله على بعث الأموات: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ * بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ [القيامة: ٣-٤] والاستدلال على ذلك بالنشأة الأولى: ﴿أَلَمْ يَكُنْ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُمْنَى * ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى * فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى * أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة: ٣٧-٤٠]. الثاني: توجيه الإنسان نحو التفكير في الغاية من الوجود: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦].

أما الجانب النفسي، فيتحقق بكشف الدوافع الخفية التي بعثتهم على إنكار البعث، وهما باعتان: الأول: الرغبة في الفجور: ﴿بَلْ يَرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ﴾ [القيامة: ٥] الثاني: حب العاجلة: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ * وَتَذَرُونَ الْآخِرَةَ﴾ [القيامة: ٢٠-٢١] لذا أكدت السورة على حقيقة: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بِصِيرَةٍ * وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ﴾ [القيامة: ١٤-١٥]. وقد كثر في السورة أسلوب الترهيب بالحديث عن أولى لحظات الموت: ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ...﴾ [القيامة: ٧] ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ * وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ * وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ * وَالتَّتَمَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ * إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ [القيامة: ٢٦-٣٠] إضافة إلى النهي عن العجلة بقراءة القرآن: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [القيامة: ١٦] لأن النفوس مجبولة على حب العاجلة، وتشربها لحقائق الغيب ليس من السهولة بكان.

في هذا السياق بدأت السورة بـ: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ * وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ١-٢] أما القسم بيوم القيامة، فلأنها حقيقة ينبغي أن يؤمن بها الإنسان (جانب معرفي)، وأما القسم بالنفس اللوامة، فلأن النفس الراغبة بالفجور والمحبة للعاجلة

لن تنتصر على هذه الرغبات إلا بكثرة لومها لنفسها (جانب نفسي).

وحذف المقسم عليه هنا له دلالات، ومن أدقها قول ابن القيم في هذا الموضع حيث يقول: " ويجوز أن يكون من القسم المقصود به التنبيه على دلالة المقسم به وكونه آية ولم يقصد به مقسماً عليه معيناً فكأنه يقول اذكر يوم القيامة والنفس اللوامة مقسماً بها لكونها من آياتنا وأدلة ربوبيتنا^(٧٧). وذلك لأن النفس اللوامة متعلقة بيوم القيامة من جهتين: الأولى: أنها دالة على وجود يوم القيامة، وذلك لأن تمييزها للخير والشر، ولومها لذاتها عند فعل الشر، دال على وجود يوم يعاقب فيه مرتكب الشرور. الثاني: أن النفس اللوامة هي المنجية من عذاب يوم القيامة، فهي دائمة اللوم لذاتها عند ارتكاب المعاصي، ولعل هذا سر تكرار صيغة القسم، لأن كل منهما آية، والعلاقة التي تربطهما فيها إثبات للقيامة ونجاة من عذابها.

وفي هذا السياق يجدر بنا أن نوجه القراءتين في قوله تعالى: " لا أقسم (لأقسم) بيوم القيامة" في ضوء الوحدة الموضوعية للسورة، وذلك على النحو الآتي:

قراءة (لا أقسم) بيوم القيامة * ولا أقسم بالنفس اللوامة) فيها قسم بيوم القيامة وبالنفس اللوامة تعظيماً لهما، وفي الوقت ذاته تنفي تحقق هذا الغرض عند المنكرين نظراً لاستغراقهم في الفجور وحب العاجلة، أما قراءة (لأقسم) بيوم القيامة * ولا أقسم بالنفس اللوامة) ففيها تنبيه على عظمة يوم القيامة الذي استدلت السورة على حقيقته، وكأنها بهذا الإثبات تشير إلى أن صناعة النفس اللوامة تبدأ بإعمال العقل في حقيقة الوجود والمصير، فإذا آمنت النفس بيوم القيامة ستبدأ بلوم ذاتها، وإلا فستبقى أسيرة الفجور وحب العاجلة.

دلالة (لا أقسم) في سورة القيامة: أقسم الله ﷻ بيوم القيامة وبالنفس اللوامة، وجاء المقسم عليه محذوفاً لتجلية شأن المقسم بهما، ونفي القسم بهما جاء باعتبار أن تعظيم يوم القيامة غير متحقق عند المنكرين لها، وذلك بسبب استغراق نفوسهم بالفجور وحب العاجلة، أما قراءة إثبات القسم بيوم القيامة، ونفي القسم بالنفس اللوامة، فذلك باعتبار أن تعظيم القيامة يمكن أن يتحقق عند المنكرين إن هم نظروا في أدلة إثبات البعث التي ذكرتها السورة، فالإيمان بالبعث هو الذي يصنع النفس اللوامة، وإنكاره يبقي النفس أسيرة الفجور وحب العاجلة.

المطلب الثالث: دلالة (لا أقسم) في القرآن.

في ضوء ما سبق، فقد ظهر أن صيغة (لا أقسم) أسلوب بليغ يراد منه تحقيق غرضين رئيسين في الوقت ذاته، وهما: **الأول:** تأكيد حقائق غيبية وإنسانية كبرى بإثبات القسم. **الثاني:** نفي تحقيق القسم للغرض منه - وهو تأكيد حقائق غيبية وإنسانية كبرى - لوجود موانع عند المنكرين لتلك الحقائق قد نص عليها السياق لينبه على خطورتها، وليدفع بالمنكرين إلى معرفة سبب بقائهم في دائرة الإنكار رغم وضوح الأدلة، وهي: ١- عدم طهارة القلوب مانع من إدراك مكانة القرآن (الواقعة). ٢- استغراق الإنسان بعالم الشهادة (الحاقة) واختيار الكفر وعدم الرغبة في الإيمان (التكوير) مانع من الإيمان بأن القرآن وحي من عالم الغيب. ٣- الاستهانة بقدرة الله مانع من الخوف والخشية من عقابه في الدنيا والآخرة (المعارج). ٤- التكذيب بآيات الله (الانشقاق)، والاستغراق بالفجور وحب العاجلة (القيامة) مانع من الإيمان بالبعث. ٥- ظن الإنسان أنه بماله وقوته سيستثنى من سنن الله في أرضه مانع من التسليم لحقيقة أن الإنسان خلق

صيغة لا أقسم في القرآن الكريم

في كبد ومن التعامل مع الكبد وفق منهج الله (البلد).

ومن الجدير بالذكر أن جميع مواضع صيغة (لا أقسم) قد جاءت في سور مكية، وكذلك جميع صيغ القسم الصادرة منه ﷻ بشكل مباشر باستثناء موضع واحد قد جاء في سورة مدنية^(٧٣)، والناظر في طبيعة صيغ القسم في السور المكية يلحظ أنها قد جمعت بين نوعين: الأول: صيغ مثبتة للقسم، وأمثلة كثيرة، ومنها: ﴿يَس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ١-٣]. ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ﴾ [الذاريات: ٧-٨]، ﴿ن * وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ * مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ١-٢] والثاني: صيغة (لا أقسم) المثبتة للقسم والنافية لتحقيق الغرض منه لوجود موانع عند المخاطبين به، وفي ذلك إشارة إلى تنوع أساليب تأكيد الحقائق القرآنية، وتتاسب ذلك مع شدة حالة الإنكار في الفترة المكية ومستوياتها.

الخاتمة

خلص البحث إلى النتائج الآتية:

- ١- جاء موقف المفسرين من تحديد دلالة «لا أقسم» في مواضع ورودها الثمانية وفق مسارين: الأول: ترجيح قول واحد في دلالتها. الثاني: ترجح أكثر من قول بحسب تعدد المواضع.
- ٢- يمكن تصنيف جميع الأقوال التي ذكرها المفسرون وفق اتجاهين: الأول: القول بأن «لا» زائدة. الثاني: القول بأن «لا» نافية.
- ٣- استدل المفسرون بجملة من الأدلة المتصلة بالقرآن والسياق واللغة، وقد سجل البحث أبرز الإشكاليات المتعلقة بالأقوال والأدلة ووجوه الاستدلال.
- ٤- محل النزاع بين المفسرين متعلق بدلالة «لا» هل هي مثبتة للقسم أم نافية؟ والخلاف بينهم حقيقي، فقد نشأ عنه القول بأن في القرآن حرفاً زائداً.
- ٥- سبب الخلاف بين المفسرين أن ظاهر قوله تعالى «لا أقسم» نفي القسم، وفي الوقت ذاته هناك قرائن قوية من تركيب القسم والسياق والقراءات القرآنية تفيد بأن هذه الصيغة مثبتة للقسم.
- ٦- قامت منهجية الترجيح على استخلاص الخطوات المنهجية الصحيحة التي اعتمدها المفسرون في ترجيحاتهم، ومن ثم توظيف جميع هذه الخطوات في استنباط دلالة صيغة (لا أقسم)، إضافة إلى خطوة أساسية لم توظف عند المفسرين وهي دراسة السياق الكلي لمواضع صيغة (لا أقسم).
- ٧- خلاص البحث إلى أن صيغة «لا أقسم» أسلوب بليغ يراد منه تحقيق غرضين رئيسيين في الوقت ذاته، وهما: الأول: تأكيد حقائق غيبية وإنسانية كبرى. الثاني: نفي تحقيق القسم للغرض منه -وهو إثبات حقائق غيبية وإنسانية كبرى- لوجود موانع عند المنكرين لتلك الحقائق قد نص عليها السياق لينبه على خطورتها، وليدفع بالمنكرين إلى معرفة سبب بقائهم في دائرة الإنكار.

توصيات البحث: يوصي البحث باستثمار الدراسات التطبيقية المتصلة بالتفسير المقارن في سياق تأصيل علم أصول التفسير، ويتحقق ذلك بتجلية الإشكاليات المتعلقة بالأقوال التفسيرية وبالأدلة ووجوه الاستدلال.

الهوامش.

- (١) محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (ت ٣٣٣هـ) تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، (ط١)، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، اختاره في: المعارج: ج ١٠، ص ٢١٣. وذكره ضمن الأقوال في: الواقعة: ج ٩، ص ٥٠٤. والانشقاق: ج ١٠، ص ٤٧٥، والبلد: ج ١٠، ص ٥٢٩.
- (٢) أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت ٣٧٣هـ)، بحر العلوم، اختاره في (البلد): ج ٣، ص ٥٨٢. وذكره ضمن الأقوال في موضعين اثنين، وهما: الواقعة ج ٣، ص ٣٩٧. والقيامة ج ٣، ص ٥٢٠.
- (٣) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري ابن أبي زَمَيْن (ت ٣٩٩هـ)، تفسير القرآن العزيز، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز، القاهرة، مصر، الفاروق الحديثة، (ط١)، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م. اختاره في ثلاثة مواضع: الواقعة: ج ٤، ص ٣٤٤، القيامة: ج ٥، ص ٦٣. والتكوير: ج ٥، ص ١٠٠.
- (٤) محمد بن الحسن بن فورك (ت ٤٠٦هـ)، تفسير ابن فورك، تحقيق: علل عبد القادر بندويش، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، (ط١)، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م. رجحه في (البلد) ج ٣، ص ٢٢٠. وذكره ضمن الأقوال في القيامة: ج ٣، ص ٩٢.
- (٥) مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، الهداية إلى بلوغ النهاية، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، (ط١)، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م. اختاره القول في ثلاثة مواضع، وهي: المعارج: ج ١٢، ص ٧٧٢٢. والتكوير: ج ١٢، ص ٨٠٨٦. والانشقاق: ج ١٢ ص ٨١٦٢. وذكره ضمن الأقوال في أربعة مواضع، وهي: الواقعة: ج ١١، ص ٧٢٨٩. والحاقة: ج ١٢، ص ٧٦٨٩. والقيامة: ج ١٢، ص ٧٨٥٦ والبلد: ج ١٢، ص ٨٢٧١.
- (٦) أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، تفسير الماوردي = النكت والعيون، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، (ط١). اختاره في موضع (الحاقة): ج ٦، ص ٨٦. وذكره ضمن الأقوال في موضعين: الواقعة: ج ٥، ص ٤٦٢. القيامة: ج ٦، ص ١٥٠.
- (٧) منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (ت ٤٨٩هـ)، تفسير القرآن، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، الرياض، السعودية، دار الوطن، (ط١)، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م. اختاره في موضعين: الواقعة: ج ٥، ص ٣٥٨. والحاقة: ج ٦، ص ٤١. وذكره ضمن الأقوال في القيامة: ج ٦، ص ١٠١. وجوزه في البلد: ج ٦، ص ٢٢٥.
- (٨) أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام ابن عطية (ت ٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط١)، ١٤٢٢هـ. اختاره في موضع واحد في سورة الانشقاق: ج ٥، ص ٤٥٨. وذكر هذا القول من ضمن الأقوال في بقية المواضع: الواقعة: ج ٥، ص ٢٥٠. والحاقة: ج ٥، ص ٣٦٢. والمعارج: ج ٥، ص ٣٧١. القيامة: ج ٥، ص ٤٠١. والتكوير: ج ٥، ص ٤٤٣. البلد: ج ٥، ص ٤٨٣.
- (٩) محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة، دار الكتب المصرية، (ط٢)، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م. اختاره في خمسة مواضع: الحاقة: ج ١٨، ص ٢٧٤. المعارج: ج ١٨، ص ٢٩٥. التكوير: ج ١٩، ص ٢٣٦. الانشقاق: ج ١٩، ص ٢٧٤. البلد: ج ٢٠، ص ٥٩-٦٠.
- (١٠) أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ)، تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق: يوسف علي بديوي، بيروت، دار الكلم الطيب، (ط١)، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م. اختاره في ثلاثة مواضع، وهي: الواقعة: ج ٣، ص ٤٢٨. والقيامة: ج ٣، ص ٥٧٠. والتكوير: ج ٣، ص ٦٠٧.

صيغة لا أقسم في القرآن الكريم

- (١١) محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ابن جزي (ت ٧٤١هـ)، **التسهيل لعلوم التنزيل**، تحقيق: عبد الله الخالدي، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، (ط١)، ١٤١٦هـ. اختاره في أربعة مواضع، وهي: الواقعة: ج ٢، ص ٣٣٨. والحاقة: ج ٢، ص ٤٠٨. والمعارض: ج ٢، ص ٤١٢. والقيامة: ج ٢، ص ٤٣٢.
- (١٢) محمد بن محمد بن مصطفى أبو السعود (ت ٩٨٢هـ)، **تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، بيروت، دار إحياء التراث العربي. اختاره في الحاقة: ج ٩، ص ٢٧. وذكره ضمن الأقوال في: الواقعة: ج ٨، ص ١٩٩. والقيامة: ج ٩، ص ٦٤.
- (١٣) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، **فتح القدير**، دمشق، بيروت، دار ابن كثير دار الكلم الطيب، (ط١)، ١٤١٤هـ. اختاره في ثلاثة مواضع: المعارج: ج ٥، ص ٥٣٥. والقيامة: ج ٥، ص ٤٠٣. والبلد: ج ٥، ص ٥٣٨. وذكره ضمن الأقوال في موضع الواقعة: ج ٥، ص ١٩٢.
- (١٤) محمد صديق خان (ت ١٣٠٧هـ)، **فتح البيان في مقاصد القرآن**، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م. اختاره في جميع المواضع: الواقعة: ج ١٣، ص ٣٨١. الحاقة: ج ١٤، ص ٣٠١. المعارج: ج ١٤، ص ٣٣٢. والقيامة: ج ١٤، ص ٤٣٤. التكويز: ج ١٥، ص ١٠٢. الانشقاق: ج ١٥، ص ١٤٩. البلد: ج ١٥، ص ٢٣٧.
- (١٥) محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم القاسمي (ت ١٣٣٢هـ)، **محاسن التأويل**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط١)، ١٤١٨هـ. جوز فيها أمرين ذكرهما في الواقعة: ج ٩، ص ١٢٨. وهو إما لا زائدة أو أن (لا أقسم) كلمة قسم، أي أن لا زائدة.
- (١٦) عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، تحقيق: عبد الرحمن ابن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، (ط١)، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م. وذلك في موضع القِيامة: ص ٨٩٨.
- (١٧) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، (ط١)، ١٤٢٠هـ. رجح هذا القول في موضع الواقعة: ج ١٠، ص ٩١-٩٢.
- (١٨) محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، **التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»**، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤هـ. وذلك في موضعين: الحاقة: ج ٢٩، ص ١٤١. القِيامة: ج ٢٩، ص ٣٣٨.
- (١٩) أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠هـ)، **تفسير الماوردي = النكت والعيون**، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، وذلك في الواقعة: ج ٥، ص ٤٦٢.
- (٢٠) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي الطبري (ت ٣١٠هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد، مؤسسة الرسالة، (ط١)، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م. رجح هذا القول في موضع سورة القِيامة: ج ٢٤، ص ٤٨. واختاره في موضع سورة الحاقة: ج ٢٣، ص ٥٩١. وذكره ضمن الأقوال في موضع سورة الواقعة: ج ٢٣، ص ٢٤٦-٢٤٧.
- (٢١) محمود بن حمزة بن نصر الكرمانى (ت نحو ٥٠٥هـ)، **غرائب التفسير وعجائب التأويل**، دار القبة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت. اختاره في موضع واحد وهو القِيامة: ج ٢، ص ٢٧٩.
- (٢٢) أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، (ط٢) ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م. اختاره في ثلاثة مواضع، وهي: المعارج: ج ٨، ص ٢٢٩. والقيامة: ج ٨، ص ٢٧٥. والبلد: ج ٨، ص ٤٠٢. وذكر هذا القول من ضمن عدة أقوال في موضع الواقعة: ج ٧، ص ٥٤٣-٥٤٤.

عبير طافش وجهاد النصيرات

- (٢٣) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) الدر المنثور، بيروت، دار الفكر، اختاره في (البلد): ج ٨، ص ٥١٧.
- (٢٤) إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، وذلك في المواضع الآتية: الواقعة: ج ١٩، ص ٢٣٥. والبلد: ج ٢٢، ص ٤٦.
- (٢٥) أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي (ت ٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، (ط ٣)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ. اختاره في موضع الواقعة: ج ٢٩، ص ٤٢٦. وذكره ضمن الأقوال في موضع الحاقة: ج ٣٠، ص ٦٣٣. والقيامة: ج ٣٠، ص ٧١٩+٧٢٠.
- (٢٦) البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، اختار هذا القول في المواضع الآتية: الحاقة: ج ٢٠، ص ٣٧٤. المعارج: ج ٢٠، ص ٤١٦. القيامة: ج ٢١، ص ٨٤. والتكوير: ج ٢١، ص ٣٤٦. الانشقاق: ج ٢١، ص ٢٨٥.
- (٢٧) أحمد بن مصطفى المراغي (ت ١٣٧١هـ)، تفسير المراغي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، (ط ١)، ١٣٦٥هـ/١٩٤٦ م. وذلك في المواضع التالية: الواقعة: ج ٢٧، ص ١٤٩. والتكوير: ج ٣٠، ص ٥٨. والانشقاق: ج ٣٠، ص ٩٤/٩٥. والبلد: ج ٣٠، ص ١٥٦.
- (٢٨) عائشة محمد علي عبد الرحمن الشاطي، التفسير البياني للقرآن الكريم، القاهرة، دار المعارف، (ط ٧)، ج ١، ص ١٦٦.
- (٢٩) أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، (ط ١)، ١٤١٥هـ/١٩٩٤ م. اختار القول بأن (لا) زائدة في موضعين: ج ٤، ص ٣٩٠. ج ٤، ص ٤٣٠. والقول بأنها رد لكلام سابق في موضع ج ٤، ص ٣٤٨. وجوز الأمرين في موضع ج ٤، ص ٢٣٩.
- (٣٠) أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي (ت ٥١٠هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (ط ١)، ١٤٢٠هـ، اختار القول بأنها رد لكلام سابق في موضع الحاقة ج ٥، ص ١٤٩. واختار القول بالزيادة في موضع التكوير ج ٥، ص ٢١٦. وذكر هذين القولين معاً في موضعين الواقعة: ج ٥، ص ١٩. والقيامة: ج ٥، ص ١٨٢.
- (٣١) محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، بيروت، دار الكتاب العربي، (ط ٣)، ١٤٠٧هـ، اختار القول بالزيادة للتوكيد في موضع واحد في الواقعة ج ٤، ص ٤٦٨، واختار القول بالنفي، والمعنى عنده: تعظيم المقسم به في سورة القيامة ج ٤، ص ٦٥٨.
- (٣٢) محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري (ت نحو ٥٥٠هـ)، إيجاز البيان عن معاني القرآن، تحقيق: حنيف بن حسن القاسمي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، (ط ١)، ١٤١٥هـ، اختار القول بأنها رد لكلام سابق في موضع القيامة، ج ٢، ص ٨٥٠/٨٤٩. واختار القول بنفي القسم في موضع البلد ونفي القسم عنده بمعنى أن الله لم يقسم بالبلد لكون النبي مستحل الحرمه فيه. ج ٢، ص ٨٧٧.
- (٣٣) جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار الكتاب العربي، (ط ١)، ١٤٢٢هـ، اختار القول بالزيادة في موضع الانشقاق ج ٤، ص ٤٠٧. واختار القول بأنها رد لكلام سابق في موضع الحاقة ج ٤، ص ٣٣٣. وذكر القولين ضمن الأقوال المتعددة في ثلاثة مواضع الواقعة: ج ٤، ص ٢٢٧. القيامة: ج ٤، ص ٣٦٨. البلد: ج ٤، ص ٤٤٦.
- (٣٤) ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (ط ١)، ١٤١٨هـ، اختار القول بالزيادة للتوكيد في موضع واحد وهو

صيغة لا أقسم في القرآن الكريم

- القيامة: ج ٥، ص ٢٦٥. وذكر جملة من الأقوال في موضعين اثنين وقد جوزها كلها، وهي: أن (لا) زائدة، وأن (لا) نفي للقسم لظهور الأمر وعدم حاجته للقسم، وأن (لا) رد لكلام سابق، وأن أصل هذه الصيغة (لأقسم)، وذلك في موضع الواقعة ج ٥، ص ١٨٢ والحاقة: ج ٥، ص ٢٤٢.
- (٣٥) شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي (ت ١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط ١)، ١٤١٥هـ. جوز فيها أمرين في موضع الواقعة، حيث يقول: "مزيدة للتأكيد أو هي لام القسم أشبعت فتحتها فتولدت منها ألف" ج ٤، ص ١٥١.
- (٣٦) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، ج ٢٠، ص ٦٠/٥٩.
- (٣٧) الرازي، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، ج ٣٠، ص ٧١٩.
- (٣٨) مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية، ج ١٢، ص ٨٥٥.
- (٣٩) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، ج ١٩، ص ٩١/٩٠.
- (٤٠) الرازي، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، ج ٣٠، ص ٧١٩.
- (٤١) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج ٨، ص ٩٧.
- (٤٢) الرازي، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، ج ٢٩، ص ٢٤٧/٢٤٨.
- (٤٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٨، ص ٤٠/٣٩.
- (٤٤) الواحدي، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ج ٤، ص ٣٩٠.
- (٤٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، ج ١٧، ص ٢٢٣.
- (٤٦) الماتريدي، تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، ج ١٠، ص ٥٢٩.
- (٤٧) سمية نايف، صيغة نفي القسم في القرآن الكريم دراسة تحليلية دلالية نحوية، ص: ١٢٩/١٣١.
- (٤٨) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج ٤، ص ٦٥٨.
- (٤٩) الرازي، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، ج ٣٠، ص ٢١٤.
- (٥٠) فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (ط ١)، ٢٠٠٠م، ج ٤، ١٧٣/١٧٥.
- (٥١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، ج ١٧، ص ٢٢٣.
- (٥٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ٧، ص ٥٤٣.
- (٥٣) الشوكاني، فتح القدير، ج ٥، ص ١٩٢.
- (٥٤) أحمد بن موسى بن العباس التميمي ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، مصر، دار المعارف، (ط ٢)، ١٤٠٠هـ، ص ٦٦١.
- (٥٥) الحسين بن أحمد ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار الشروق، (ط ٤)، ١٤٠١هـ، ج ١، ص ٣٥٦/٣٥٧. عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة ابن زنجلة (توفي حوالي ٤٠٣هـ)، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، ص ٧٣٥/٧٣٦. الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دمشق، بيروت، دار المأمون للتراث، (ط ٢)، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ج ٦، ص ٣٤٣/٣٤٥. مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، (ط ٣)، ١٩٨٤م، ص ٣٤٩/٣٥٠.

- (٥٦) الطبري، جامع البيان، ج ٢٤، ص ٤٧. حيث يقول: "والقراءة التي لا أستجيز غيرها في هذا الموضع "لا" مفصولة، أقسم مبتدأة على ما عليه قراء الأمصار، لإجماع الحجة من القراء عليه".
- (٥٧) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٢٩، ص ٣٣٨.
- (٥٨) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٢٧، ص ٣٣٠.
- (٥٩) سمية محمد، صيغة نفي القسم في القرآن الكريم دراسة تحليلية دلالية نحوية، ص ١٥٣
- (٦٠) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج ٢٤، ص ٤٨.
- (٦١) الماتريدي، تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، ج ١٠، ص ٥٢٩.
- (٦٢) نايل ممدوح أبو زيد، صيغة لا أقسم في القرآن الكريم عند المفسرين، مؤنة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، المجلد (١٠)، العدد ١، ١٩٩٨، ص ١٢٠.
- (٦٣) نايل ممدوح، صيغة لا أقسم في القرآن الكريم عند المفسرين، ص ١٢٠.
- (٦٤) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج ١٠، ص ٩١.
- (٦٥) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ٧، ص ٥٤٣.
- (٦٦) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج ٤، ص ٦٥٨.
- (٦٧) الشوكاني، فتح القدير، ج ٥، ص ١٩٢.
- (٦٨) قد جاء فعل القسم مسنداً إلى الله ﷻ من غير أن يقترب بـ لا النافية، وذلك في القراءة الصحيحة المتواترة "لأقسم بيوم القيامة".
- (٦٩) عائشة بنت الشاطي، التفسير البياني للقرآن الكريم، ج ١، ص ١٦٥/١٦٦.
- (٧٠) ومن الجدير بالذكر أن المنهجية المتكاملة لدراسة دلالة صيغة (لا أقسم) تتحقق بدراسة جميع صيغ القسم وفق سياقاتها ومن ثم المقارنة بينها، ولا يخفى أن المقام لا يتسع لذلك، وفي الوقت ذاته فإن دراسة صيغة (لا أقسم) وفق السياقات الخاصة بها من شأنها أن تكشف لنا عن دلالة هذه الصيغة.
- (٧١) ينظر: إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، مساعد النظر للإشراف على مقاصد السور، الرياض، مكتبة المعارف: (ط١)، ١٩٨٧. محمد الغزالي، نحو تفسير موضوعي لسور القرآن، دار الشروق، (ط٤)، ١٩٦٨. محمد علي الصابوني، إيجاز البيان في سور القرآن، مكتبة الغزالي، (ط٢)، ١٩٧٩. سيد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق، (ط١)، ١٩٧٢. مجموعة مؤلفين، التفسير الموضوعي للسور القرآنية، إشراف: مصطفى مسلم، جامعة الشارقة، (ط١)، ٢٠١٠. عدنان عبد القادر، اللمسات الحانية في مقاصد السور القانية، الكويت، دار حامل المسك للنشر والتوزيع، (ط١)، ٢٠١٢م. سليمان الدقور، الخريطة المفتاحية لتكامل قيم بناء الإنسان، كتاب مخطوط.
- (٧٢) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم (ت ٧٥١هـ)، التبيان في أقسام القرآن، تحقيق: محمد حامد الفقي، بيروت، لبنان، دار المعرفة، ص ١٤٧.
- (٧٣) ينظر: أساليب القسم في اللغة العربية، ص ٣٦١. ٣٧٠.

Almarajie:

- Alalusi, Shihab Addiyn Mahmud (Tufi: 1270h), **Ruh Almaeani Fi Tafsir Alquran Aleazim Walsabe Almathani**, Tahqiq: Eali Eatiat, Bayrut, Dar Alkutub Aleilmiat, (Ta1), 1415 h.
- Albidawi, Nasir Addiyn (Tufi: 685h), **Anwar Attanzil Wa'asrar Attaawil**, Tahqiq: Muhammad Almareashali, Bayrut, Dar 'Ihya' Alturath Alearabii, (Ta1), 1418 h.
- Albughwi, Alhusayn Bin Maseud (Tufi: 510h), **Maealim Altanzil Fi Tafsir Alquran = Tafsir Albaghwi**, Tahqiq: Eabd Alrazaaq Almahdi, Bayrut, Dar 'Ihya' Atturath Alearabii, (Ta1), 1420 h.
- Albiquaei, 'Ibrahim Bin Eumar (Tufi: 885h), **Masaeid Alnazar Lil'iishraf Ealaa Maqasid Alsuwr**, Alriyad, Maktabat Almaearifi: (Ta1), 1987.
- Ibiqaei, 'Ibrahim Bin Eumar (Tufi: 885h), **Nazam Aldorar Fi Tanasub Alayat Wassuwr**, Alqahirata, Dar Alkitaab Al'iislami.
- Ibn Jazi, Muhammad Bin 'Ahmad (Tufi: 741h), **Altashil Lieulum Attanzil**, Tahqiq: Alduktur Eabd Allah Alkhalidi, Bayrut, Sharikat Dar Al'arqam Bin 'Abi Al'arqamu, (Ta1), 1416 h.
- Ibn Aljuzi, Jamal Addiyn (Tufi: 597h), **Zad Almasir Fi Eilm Altafsir**, Tahqiq: Eabd Alrazaaq Almahdi, Bayrut, Dar Alkitaab Alearabii, (Ta1), 1422h.
- 'Abu Hayan, Muhammad Bin Yusuf (Tufi: 745h), **Albahr Almuhit Fi Altafsir**, Tahqiq: Sidqi Jamili, Birut, Dar Alfikri, (Ta1), 1420 h.
- Ibn Khaluayhi, Alhusayn Bin 'Ahmad (Tufi: 370h), **Alhujat Fi Alqira'at Alsabeu**, Tahqiq: Abd Aleal Mukrama, Bayrut, Dar Alshuruq, (Ta4), 1401 h.
- Khan, Muhammad Sidiyq (Tufi: 1307h), **Fth Albayan Fi Maqasid Alquran**, Sayda, Bayrut, Almakbtb Alesryat Ltbaet Walnnsr, 1412h - 1992m.
- Alduqur, Sulayman, **Alkharitat Almftahyt Litakamul Qiam Bina' Al'iinsan**, Kitab Makhtut.
- Ibn Zanjilata, Eabd Alrahman Bin Muhammad (Tufi: Hawalay 403h), **Hujat Alqira'at**, Tahqiq: Saeid Al'afghani, Dar Alrisalati.
- Alraazi, Muhammad Bin Eumar (Tufi: 606h), **Mafatih Alghayb = Altafsir Alkabir**, (Ta3), Bayrut, Dar 'Ihya' Alturath Alearabii, 1420 h.
- Azzamakhshari, Mahmud Bin Eamrw (Tufi: 538h), **Alkashaf aan Haqayiq Ghawamid Attanzil**, Bayrut, Dar Alkitaab Alearabii, (Ta3), 1407 h.
- Ibn 'Abi Zamanin, Muhammad Bin Eabd Allh (Tufi: 399h), **Tafsir Alquran Aleaziz**, Tahqiq: Husayn Bin Eukashat - Muhammad Alkanz, Alqahirata, Masir, Alfaruq Alhadithati, (Ta1), 1423h - 2002m.
- 'Abu Zid, Nayil Mamduh, **Sighat La 'Uqsim Fi Alquran Alkarim Eind Almufasirin**, Mutah Lilbuhuth Waldirasati, Jamieat Muth, Almujaalad (10), Aleadad 1, 1998.
- Alsaamarayiy, Fadil Salih, **Maeani Alnuhu**, Al'urdun, Dar Alfikr Littibaeat Wannashr Wattawzie, (Ta1), 2000m,
- Alsaedi, Abd Arrahman Bin Nasir (Tufi: 1376h), **Taysir Alkarim Alrahman Fi Tafsir Kalam Almanan**, Tahqiq: Eabd Alrahman Bin Miela, Muasasat Alrisalati, (Ta1), 1420h -2000 m.
- 'Abu Alsaed, Muhammad Bin Muhammad Bin Mustafaa (Tufi: 982h), **Tafsir 'Abi Alsueud = 'Iirshad Aleaql Alsalm 'Iilaa Mazaya Alkitaab Alkarim**, Bayrut, Dar 'Ihya' Alturath Alearabii.

- المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج (١٨)، ع (١)، ١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م ٣٧٩

- Almarwardi, Ali Bin Muhamad (Tufi: 450h), **Tafsir Almarwardi = Alnukt Waleuyun**, Tahqiq: Alsayid Bin Abd Almaqsud Bin Abd Alrahim, Bayrut, Lubnan, Dar Alkutub Aleilmiat, (Tu1).
- Ibn Mujahid, 'Ahmad Bin Musaa (Tufi: 324h), **Alsabeat Fi Alqira'at**, Tahqiq: Shawqi Dayfa, Masr, Dar Almaearif, (Ta2), 1400h.
- Majmueat Mualifin, **Attafsir Almarwardi Lissuwr Alquraniat**, 'Tishraf: Mustafaa Muslm, Jamieat Alshaariqat, (Ta1), 2010.
- Almaraghi, 'Ahmad Bin Mustafaa (Tufi: 1371h), **Tafsir Almaraghi**, Sharikat Maktabat Wamatbaeat Mustafaa Albabaa Alhalabii Wa'awladuh Bimasri, (Ta1), 1365 h - 1946 m.
- Nayif, Samyat, **Sighat Nafy Alqism Fi Alquran Alkarim Dirasat Tahliliat Dalaliat Nahwiatan**, Risalat Dukturah, 'Tishrafi: Abd Alrahman Aljaburi, 2004.
- Alanasfi, Eabd Allah Bin 'Ahmad (Tufi: 710h), **Tafsir Alnisafii = Madarik Attanzil Wahaqayiq Attaawil**, Tahqiq: Yusuf Bidiwi, Birut, Dar Alkalm Altayib, (Ta1), 1419 h - 1998 m.
- Alniysaburi, Mahmud Bin 'Abaa Alhasan (Tufi: Nahw 550h), **'Iijaz Albayan aan Maeani Alquran**, Tahqiq: Hanif Alqasimi, Bayrut, Dar Algharb Al'iislamii, (Ta1), 1415 h.
- Alwahidi, Ali Bin 'Ahmad (Tufi: 468h), **Alwasit Fi Tafsir Alquran Almajid**, Tahqiq: Adil Abd Almarjud Wakhrun, Bayrut, Lubnan, Dar Alkutub Aleilmiat, (Ta1), 1415 h - 1994 m.